



اسم المقال: أسباب ضعف الإجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية دراسة تحليلية

اسم الكاتب: أ.م.د. اسماعيل حسين أحمر و

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/3078>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/10 00:07 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناءمجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترن.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political ، يرجى التواصل على

info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الراذدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



أسباب ضعف الإجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية دراسة تحليلية

الدكتور إسماعيل حسين أحمر

أستاذ مساعد

- قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -جامعة الزرقاء الأهلية

economic@zpu.edu.jo

المستخلص

ركز البحث على تحليل الأسباب التي تؤدي إلى إضعاف الإجراءات الرقابية في النظم المحاسبية، والتي تؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها، وذلك اعتماداً على الدراسات التي تناولت النظم المحاسبية خصوصاً، ونظم المعلومات عموماً.

توصل البحث إلى أن تلك الأسباب تتمثل في عدم نضوج النظرية المحاسبية، وفي تعدد الأطراف التي تستطيع الدخول على النظم المحاسبية، وفي تنوع التأهيل لدى المعنيين في النظم المحاسبية، كما تبين أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد خدمت المحاسبة ولكنها أيضاً حملت المخاطر والمعوقات وقدمت تهديداً لها.

أكّد البحث على وجوب قيام كل منظمة بدراسة وتصميم النظم المحاسبية الخاصة بها، وأن تعتمد على المتخصصين في المحاسبة وفي النظم الأخرى، وأن يزداد اهتمامها بالبيئة الرقابية الداخلية، كما أكّد على أن هناك حاجة لمزيد من الأبحاث في هذا المجال.

The Reasons of Weak Controlling Procedures in Accountancy Information Systems Analytical Study

Dr. Ismail H. Ahmaro

Assistant Professor-Dept. of Accountancy

ABSTRACT

The current research aims at illustrating the main reasons that can weak the control procedures of the accountancy information systems (AISs).

The type of illustration is based on the literature that studied (AISs) specifically the information systems and accountancy theory. The study concluded that some of the reasons are related to the case immaturity of accountancy theory, and the multi - individuals who possibly involve in the (AISs), the variety of qualifiers in the accounting systems. Additionally, information technology and telecommunications has proved very well with accountancy but sustain certain risks, hinders and threats.

The researches stressed that every enterprise should determine its own AIS objectives and then habitually design it. The internal control environment in the enterprise should be more tightly as well as more research is needed in this subject.

المقدمة

تعيش منظمات الأعمال في بيئة تتغير بتسارع، حتى أصبحنا نسمع عن ثورات تحدث في تلك المنظمات وحولها، وتتنوع تلك التغيرات، فمنها الفنية المرتبطة بأساليب الإنتاج وتحسين جودة السلع والخدمات، ومنها تلك المرتبطة بوسائل الاتصال والمتابعة ونقل المعلومات، ومنها تلك المرتبطة بأساليب التبادل وأدواته، ومنها كذلك تلك المرتبطة بأساليب إدارة ورقابتها الشؤون الإدارية والمالية في منظمات الأعمال، كانتشار المنظمات متعددة الأنشطة، ومتعددة الفروع والعابرية للفارات، مع ما يصاحب كل منها من تحديات داخلية وخارجية أجبرت المنظمات على التعامل معها، والمنظمة التي لا تستطيع التأقلم مع أي من تلك التغيرات تكون مهددة بالخروج من سوقها.

تتغلغل النظم المحاسبية في جميع الوظائف والأنشطة التي تمارسها المنظمة، ومن ثم فإن أي تغير تشهده المنظمة يجب أن يلازمها استجابة من قبل النظام المحاسبي. وفي الوقت الذي يجب فيه على النظام المحاسبي الاستجابة للتغيرات التي تشهدها منظمات الأعمال، فإنه مطالب في جميع الأوقات بالالتزام بالأسس النظرية للمحاسبة، وذلك أن تلك الأسس هي جوهر المحاسبة التي يجب أن تبقى سائدة بغض النظر عن الأسلوب أو الإجراء المتبعة في تنفيذ النظام المحاسبي.

يحاول المعنيون بإعداد النظم المحاسبية تطويرها، جاهدين أن تكون تلك النظم قادرة باستمرار على تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة والموثوقة، من أجل تمكين مستخدميها الداخليين والخارجيين من اتخاذ القرارات السليمة.

لم تكن النظم المحاسبية في أي مرحلة من مراحل تطورها خالية من التغرات، فقد فيما كانت عملية التدقيق وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير (عبد الله، ٢٠٠١، ١٣).

وفي الوقت الحاضر، في ظل النظم المحاسبية المحسوبة واليدوية، لا نجد كتاباً يتناول دراسة النظم المحاسبية إلا ويخصص فصلاً عن أمن المعلومات والنظم الرقابية وعن قضايا وجرائم تتم من خلال اختراق نظم الرقابة الداخلية، وفي كثير من الأحوال نجد استعراضاً وسرداً لقضايا اختلاس وتزوير وغض وتحايل.

تقدم المؤلفات التي تبحث في نظم المعلومات عموماً ونظم المعلومات المحاسبية خصوصاً، مؤشرات مرعبة عن حالات اختراق أمن النظم المحاسبية واتجاهاتها في الدول المتقدمة، وذلك على الرغم من استخدام نظم محاسبية متقدمة ومعقدة، وفيها نظم رقابية بالغة الدقة.

من تلك المؤشرات المتفق عليها (Cushing and Romny, 1994, 652) حقيقة وحيدة مؤكدة هي أن جرائم الحاسوب تترافق ، وقد بينت إحدى الدراسات أن ٥٥٪ - ٩٪ من الشركات الأمريكية فقدت أموالاً نتيجة وجود جرائم تتعلق بالحاسوب فيها، وأن القضايا التي يعلن عنها ليست هي جميع القضايا التي تحصل، ذلك لأن الكثير من منظمات الأعمال تمتلك عن ذلك لعنة أسباب.

وقد جاء في أحد التقارير أن انتشار استخدام الكمبيوتر والإنترنت رافقه عدموعي من قبل المستخدمين الجدد للمخاطر الأمنية ، إذ أصبحوا هدفاً سهلاً لمجرمي الإنترنـت، كما صاحب ذلك زيادة في الهجمـات على تقنيـات التطبيقات الشبكـية ، مما زاد التهـيد على البنـية التحتـية المعلومـاتـية في الـ شركـات والمـؤسـسـات، وتـوقع التـقرـير زيـادة الهـجمـات في المستـقبل القـرـيب (صحـيفة الرـأـي، ٢٠٠٤).

إن وجود حالـات اختـراق النـظم المحـاسـبـية، وـتزـايدـها باـسـتمـارـ، لا تـعني وـقوـفـ المعـنيـينـ بـالـمحـاسـبـةـ وـالـتـدـقـيقـ وـنـظـمـ الـمـعـلـومـاتـ عـاجـزـينـ أـمـامـ هـذـهـ التـحـديـاتـ، بلـ إنـ الـجـهـودـ مـسـتـمـرـةـ وـبـاستـخـدـامـ جـمـيـعـ الـأـسـالـيـبـ الـمـمـكـنـةـ، وـبـالـاسـتـعـانـةـ بـمـنـ يـمـكـنـهـ أـنـ يـقـدـمـواـ خـبـرـاتـهـمـ فـيـ الـمـجاـلـاتـ الـمـحـيـطـةـ بـالـمـحـاسـبـةـ وـالـتـدـقـيقـ مـثـلـ خـبـرـاءـ الـحـاسـوبـ وـالـإـدـارـةـ وـالـاتـصـالـاتـ وـتـحلـيلـ النـظـمـ وـالـإـحـصـاءـ، وـقـدـ وـصـلـ الـأـمـرـ إـلـىـ الـاسـتـعـانـةـ بـالـقـرـاصـنـةـ الـمـتـخـصـصـينـ لـتـقـدـيمـ خـبـرـاتـهـمـ فـيـ سـبـيلـ اـكـتـشـافـ الـخـلـ الـمـمـكـنـ فـيـ اـلـنـظـمـ الـمـحـاسـبـيةـ (Moscow, et al , 2001, 20), كما وـصـلـ الـأـمـرـ أـيـضاـ، إـلـىـ قـيـامـ إـحـدـىـ التـنظـيـمـاتـ الـمـهـنـيـةـ الـعـالـمـيـةـ الـمـرـمـوـقـةـ فـيـ الـمـحـاسـبـةـ وـالـتـدـقـيقـ بـوـضـعـ اـسـتـرـاتـيـجـيـاتـ مـسـتـقـبـلـةـ جـدـيـدةـ لـعـلـهـاـ، مـنـ أـجـلـ مـوـاجـهـةـ الـتـطـورـ الـذـيـ تـشـهـدـهـ الـنـظـمـ الـمـحـاسـبـيةـ بـشـكـلـ غـيرـ مـسـبـوقـ (CPAVISION, 2004).

مشكلة البحث

تحـصـرـ مشـكـلـةـ الـبـحـثـ فـيـ أـنـهـ عـلـىـ الرـغـمـ مـنـ الـجـهـودـ الـمـبـذـولـةـ لـإـنـشـاءـ نـظـمـ مـحـاسـبـيةـ خـالـيـةـ مـنـ الثـغـرـاتـ، إـلـاـ أـنـ حـالـاتـ اختـراقـ الـنـظـمـ الـمـحـاسـبـيةـ تـزـاـيدـ، وـبـالـمـقـابـلـ تـتـاقـصـ مـعـهـاـ الـمـوـثـقـيـةـ الـمـطـلـوـبـةـ فـيـ تـلـكـ الـنـظـمـ وـفـيـ مـخـرـجـاتـهـ.

أهمية البحث وهدفه

إـنـ المـتـبـعـ لـحـالـاتـ اـخـتـراقـ الـنـظـمـ الـمـحـاسـبـيةـ يـدرـكـ عـدـمـ قـدـرـةـ الـضـوـابـطـ وـالـأـسـالـيـبـ الـرـقـابـيـةـ الـقـلـيـدـيـةـ وـالـمـسـتـحـدـثـةـ عـلـىـ وـقـفـ تـلـكـ الـاخـتـراقـاتـ أوـ حـتـىـ الـقـلـيلـ مـنـهـاـ.

وـبـنـاءـ عـلـىـ ذـلـكـ، يـأـتـيـ هـذـاـ الـبـحـثـ، بـهـدـفـ دـعـمـ الـجـهـودـ الـمـبـذـولـةـ لـسدـ الثـغـرـاتـ فـيـ الـنـظـمـ الـمـحـاسـبـيةـ وـفـيـ بـيـئـةـهـاـ، مـنـ خـلـالـحـصـرـ أـسـبـابـ ضـعـفـ الـنـظـمـ الـمـحـاسـبـيةـ وـتـحلـيلـهـاـ ثـمـ تـقـدـيمـ الـمـقـرـحـاتـ الـتـيـ تـسـهـلـهـاـ فـيـ مـوـاجـهـتـهـاـ.

الدراسات السابقة

تـوزـعـتـ درـاسـةـ الـإـجـرـاءـاتـ الرـقـابـيـةـ فـيـ الـنـظـمـ الـمـحـاسـبـيةـ بـيـنـ أـرـبـعـةـ مـحاـوـرـ هـيـ الـمـحـاسـبـةـ الـمـالـيـةـ وـالـتـدـقـيقـ وـنـظـمـ الـمـعـلـومـاتـ وـالـحـاسـوبـ، نـلـخـصـهـاـ فـيـ الـأـتـيـ:

الإجراءات الرقابية والمحاسبة المالية

يتركز اهتمام المحاسبة المالية على تقديم المعلومات المحاسبية المفيدة لاتخاذ القرارات، وتسعى نظرية المحاسبة المالية والعاملون فيها إلى إيجاد الإطار الذي يرشد المحاسبين في أثناء أدائهم لمهامهم، من هنا فالمحاسبة المالية ترتكز على الإطار الفكري الذي يقود النظام لا محاسبي، ويكون ذلك من خلال وضع القواعد والإصدارات والمعايير والإرشادات التي تخدم في ذلك.

وفي تناولها لهذا الموضوع، فإن كتب المحاسبة المالية انقسمت إلى قسمين:

الأول: كتب في المحاسبة المالية لم تتطرق لأمن المعلومات أو للرقابة الداخلية إطلاقاً، بل إنها اقتصرت على تناول مقتضيات النظرية المحاسبية ومعالجاتها، وهي تلك الكتب التي تناولت مبادئ المحاسبة المالية أو المحاسبة المتوسطة أو المتقدمة أو نظرية المحاسبة، والتي صدرت خلال الفترة ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٣ (١).

الثانية: في المحاسبة المالية تناولت الإجراءات الرقابية وأمن المعلومات، وعدت أن أمن المعلومات والرقابة الداخلية عليها وعلى الإجراءات المحاسبية جزءاً من المحاسبة:

(Larson and Miller, 1995; Libby and Short, 1996 ; Dyckman, et al, 1995, Hermanson, et al, 1995)

وتؤكدأ على ذلك فإن (Meigs, et al. 1995) **ـ خصص فصلاً كاملاً**

للموضوع وفيه يقول:

(...thus, the topic of internal control goes hand in hand with the study of accounting)

وكذلك الحال فإن (Eskew and Jensen 1996) **ـ خصص فصلاً كاملاً عنه**

ويقول عن العلاقة بين الإجراءات الرقابية والمحاسبة ما يلي:

(The two are really one integrated system designed to meet the needs of a particular business)

أما تناول المؤلفات العربية في المحاسبة المالية، للموضوع، إن لم يكن منعدما فهو قليل أو نادر ، ويعني ذلك أن هذه المؤلفات، لا تعطي الأهمية الواجبة لموضوع أمن المعلومات.

الإجراءات الرقابية والتدقيق

لعلنا نفسر عدم إعطاء كتب المحاسبة المالية الاهتمام الكافي لنظم الرقابة الداخلية بسبب التعويل على أن هذه هي مهمة مدقق الحسابات، إذ إن جميع كتب التدقيق التي اطلعنا عليها تتناول أنظمة الرقابة الداخلية بشكل أو باخر، وذلك أن

(*) استعرض الباحث ٤ مؤلفاً عربياً في المحاسبة المالية : المبادئ، والمتوسطة، والمتقدمة، والنظرية المحاسبية، ومعظمها معتمد في التدريس في الجامعات الأردنية، ولم يتضمن أي مؤلف منها إشارة لموضوع الرقابة الداخلية أو أمن المعلومات.

قيام المدقق بدراسة الرقابة الداخلية في المنظمة تجعله يقرر مدى إجراءاته التدقيقية وعمقها، وعلى أساسها تحدد نسب الاختبارات والعينات (عبد الله، ٢٠٠١، ٦٦، ١٩٨٢، ١٩٣) (القاضي، دحدوح، ٢٠٠٠، ٦٨).

وكما هو معلوم، فإن مهمة مدقق الحسابات الخارجي هي دراسة نظم الرقابة الداخلية وليس وضعها، ولكن عندما يدرك المدقق مواطن الضعف في تلك النظم يجب عليه عملياً إبلاغ الإدارة فوراً (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١، ٣٧).

أما التدقيق الداخلي فهو أداة رقابية على جميع الرقابات الأخرى في المنشأة ، وهو وظيفة استشارية، والمدقق الداخلي لا يجب أن يقوم بأي عمل من أعمال التنفيذ أو يشترك في أداء عمل سوف يقوم بتدقيقه (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠١، ٢٢٧)، وبذلك لا تعد التدقيق الداخلي جزءاً من النظم المحاسبية وليس مكلفاً بوضع إجراءات رقابية لها.

وقد توسيع المنظمات المهنية الدولية المهمة بالتدقيق (الاتحاد الدولي للمحاسبين، ٢٠٠١) وكذلك كتب التدقيق، في بحث الرقابة الداخلية وتفاصيلها وإجراءاتها وكيفية تعامل المدقق مع جزئياتها... الخ.

وعلى الرغم من التوسع في التفصيل الذي تتضمنه مؤلفات تدقيق الحسابات، إلا أن معظم حالات الغش والتحايل المكتشفة لم يكتشفها أي من المدققين الداخليين أو الخارجيين، فقد بينت دراسة شملت ٢٥٩ حالة، أن ٤٥٪ منها فقط هي التي اكتشفها المدققون (Cushing and Romny, 1994, 671)، ولعل سبب ذلك هو أن مهنة التدقيق قد ضيقـت مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي بالنسبة لأنظمة الرقابة الداخلية، بعدم اعتباره مسؤولاً عن دراسة وتقدير الرقابة الإدارية في المنظمة (عبد الله، ٢٠٠١، ١٧٣)، على الرغم من أن إجراءات الرقابة الإدارية مهمة لمنع أو إبطال مشاكل أو حالات عديدة (Wilkinson, 1991, 744).

وبناء على ما ورد سابقاً، يمكننا القول إن مدقق الحسابات يدرس النظم الرقابية في المنظمة بصورة انتقائية وغير شاملة، وهو يسعى لحماية نفسه قبل سعيه لحماية المنظمة أو تجنبها الوقوع في المشاكل.

الإجراءات الرقابية ونظم المعلومات

تشابه مؤلفات نظم المعلومات في أنها تتناول الإجراءات الرقابية ونظمها:

- إذ إن منها ما يتناولها من منظور مدخل النظم بشكل عام (O'Brien, 1994, 444-447)، h تتناول الإجراءات الرقابية على المدخلات وعلى المعالجات وعلى التخزين، كما تتناول الأساليب والوسائل الرقابية العامة المتضمنة الفصل بين المهام ووضع الإجراءات المعيارية ، والتوثيق ومنح الصلاحيات ووضوحاها، والإجراءات القابية على المكونات المادية للنظام ، وعلى

الاتصالات، وعلى حماية النظام من الفشل، كما تتناول قضايا سلوكية وأخلاقية واجتماعية على صلة باستخدام نظم المعلومات.

- ومنها ما يتناول الإجراءات الرقابية من منظور إداري (Laudon and Laudon, 2002, 432-490)، h يركز على بناء نظم فيها الرقابة ليست أكثر مما يجب وليس أقل مما يجب، ويركز على استخدام معايير ضمان جودة النظم، ويستعرض تهديدات نظم المعلومات الإدارية المتمثلة في القرصنة والفيروسات ومخاطر المكونات المادية للنظام وللبرمجيات وللأفراد وللدخول للنظام ، وفضلاً عن المشاكل التي تواجه جودة البيانات، كما ترکز على فصل المهام وكتابة الإجراءات والرقابة على الإنترن特 والتجارة الإلكترونية.

- ومنها ما يتناول الإجراءات الرقابية من منظور محاسبي (Wilkinson, 1991, 184-203)، بالتركيز على أنواع المخاطر والأساليب الرقابية التي تعزز صحة المخرجات بما فيها الممارسات الإدارية والتنظيمية والتوثيقية ومنح الصالحيات والمساعدة.

تلقي المؤلفات في كثير من الجوانب ، أهمها أن الأساليب الرقابية يجب أن تشمل إدخال البيانات ثم معالجتها وإخراج المعلومات ، وما تحتاجه تلك البيئة من ضوابط ليست في جوهر النظام فقط، ولكن حوله أيضاً.

كما نجد أن الضوابط الرقابية التي تتناولها تلك المؤلفات جميعها، تصب في مصلحة نظم المعلومات المحاسبية، من باب أن جميع هذه النظم متكاملة وتشترك في الأهداف والوسائل والأساليب، ولعل ثغرة في نظام معلومات إدارية أو غيره قد تؤثر سلباً على أداء النظام المحاسبي، والعكس صحيح.

الإجراءات الرقابية و الحاسوب

يحتاج استخدام الحاسوب في منظمات الأعمال إلى معرفة الإجراءات الرقابية والحدود الأمنية ودرجة الثقة التي يجب أن تمنح لهذا الاستخدام، وإن دراسة الإجراءات الرقابية المرتبطة حصرياً بالحاسوب تستوجب أن يضمن المتخصصون في الحاسوب والبرمجة وما في حكمها أن الإجراءات الرقابية المتبعة تحقق الأمان والسلامة والموثوقية من هذا الاستخدام.

وبطبيعة الحال، لا يخلو أي مرجع في هذا الشأن من تناول وظيفة الرقابة والحماية والأمن في نظام الحاسوب ، بوصفها من أهم وظائف الحاسوب التي تساعد على تحقيق النظام لأهدافه ، ومنها سلامة المخرجات من هذا النظام، ويشمل ذلك حماية نظم التشغيل وحماية مكونات الحاسوب الخارجية أيضاً (الحلاق وخاطر، ١٩٩٦ ، ٣٤٩ - ٣٧٥).

كما أن أدلة استخدام البرامج المحاسبية الآلية تخصص أجزاء أساسية فيها للجانب الرقابية الأساسية على تلك البرامج، ابتداءً من إدخال معلومات عن المستخدم وإعطاء رسالة عند الإدخال أو الاستخدام الخاطئ، والتحكم في قدرة

المستخدم على إجراء التعديلات في التطبيق، وقدرته على الدخول إلى بعض من جزئيات التطبيق، وغيرها (Spiegelberg, et al., 1995, 9-14)، (نمر، ٢٠٠١، Oracle, Release 10, 318)، (١٩٤-١٨٧).

وفي هذا المجال، أيضاً، أضاف Shelly and Cashman (١٩٨٠، ٣/١٣) بعداً نوعياً، حين قال إن المشاكل التي تواجه استخدام الحاسوب يعود سببها إلى عدم قدرة المبرمجين ومحللي النظم على إعطاء الحاسوب وسائل الحماية الازمة لمنع اختراقات ذلك النظام، ويفسدو إلى ضرورة تأهيل هذه الفئات جيداً ، ثم منحهم تراخيص لمزاولة أعمالهم ، دون السماح لغير المرخص منهم بإعداد أية برمجيات ونشرها في المجتمع، كما يدعون إلى ضرورة إنشاء قواعد للسلوك المهني ومنع الجرائم بين فئات المبرمجين ومحللي النظم.

نطاق البحث

يعالج البحث دراسة تحليلية ، تناولت كلاً من مكونات النظم المحاسبية إضافة إلى البيئة التي تعمل فيها تلك النظم، نظراً للتاثير المتبادل بين النظم وبينها. فيما يتعلق بمكونات النظم المحاسبية قد تناول عدة عناصر ، أهمها النظرية المحاسبية ومتطلباتها وذلك أنها تمثل الـ مرجعية الأساسية لقيام النظام بوظائفه، كما تم التركيز على العنصر البشري الذي به يتم تنفيذ المهام المحاسبية والإشراف عليها ضمن النظام المحاسبي، وتم أيضاً تناول تدقيق الحسابات الخارجي والداخلي ، وبوصفهما من المؤشرات الدالة على بلوغ التطبيق المحاسبي لأهدافه بما يتفق ومتطلبات النظرية المحاسبية.

أما فيما يتعلق ببيئة النظم المحاسبية، فقد تم تناول أهم العناصر المؤثرة في النظام المحاسبي، ومنها نظم المعلومات الأخرى في المنظمة، والعاملون في تلك النظم، والممارسات المحيطة بالنظم المحاسبية سواء من الإدارة أو من الوظائف الأخرى، فضلاً عن وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نظراً لما لها من تأثير في النظم المحاسبية.

منهج البحث

اعتمد في هذا البحث المنهج التحليلي والمتضمن الاعتماد على المصادر المتاحة في تحديد أسباب الضعف التي تعاني منها النظم المحاسبية، فضلاً عن تحليل حالات اختراع النظم المحاسبية، اليدوية والمحوسبة، والتي عدت جميعها مظاهراً أو دلائل لوجود عوائق تمنع النظام المحاسبي من تحقيق أهدافه، ثم انطلاقاً من ذلك أمكن اقتراح وسائل وقائية وعلاجية تساعده في تذليل تلك العوائق.

الخلفية النظرية للبحث

نتناول في ذلك الجوانب الآتية:

هيكلية النظم في المنظمة

استناداً إلى منهج النظم، يعرف النظام بأنه وحدة مكونة من مجموعة عناصر متداخلة تتفاعل معًا لتحقيق هدف أو أهداف الوحدة (موسکوف وسمکن، ٢٠٠٢، ٢١)، وليس بمقدور أي عنصر منها تحقيقه بمفرده، ثم أن كل عنصر في النظام يمكن النظر إليه بوصفه نظاماً فرعياً يتشكل من عناصر جزئية أخرى، ويستمر التحليل من النظام الأعلى إلى الأنظمة الجزئية، ثم إلى الأنظمة التحليلية، وهكذا.

تصنف النظم على أنها إما نظم مغلقة ، لا تتفاعل مع النظم الأخرى والبيئة المحيطة بها، أو نظم مفتوحة تتفاعل مع النظم الأخرى ومع البيئة المحيطة، ويكون النظام من مجموعة عناصر تمثل المدخلات والمعالجات والمخرجات والتغذية العكسية وحدود النظام وغيرها (الراوي، ١٩٩٩، ٣٣-٣٩)

وبناءً عليه، يمكن النظر إلى المنظمة بـ وصفها (نظاماً) يتكون من أنظمة جزئية متعددة فنية وإدارية ونظم معلومات)، ولا نستطيع تحديد أي من تلك الأنظمة الجزئية هو الأهم بالنسبة للمنظمة ما دام أن تحقيق أهداف المنظمة مرتبط بتفاعل جميع هذه الأنظمة دون استثناء.

تكامل نظم المعلومات في المنظمة

تقوم نظم المعلومات في المنظمة بوظيفة تحويل البيانات إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات من قبل المستويات الإدارية المختلفة.

أما المحاسبة، والتي هي نظام معلومات (Moscowe, et al , 2001,7)، فتقوم بجمع وتخزين ومعالجة ثم توزيع المعلومات لذوي العلاقة، وقد أصبح ينظر إلى أن النظام المحاسبي يجب أن يقدم المعلومات المالية وغير المالية، بعد أن كان دوره التقليدي ينحصر في تقديم المعلومات المالية فقط (Moscowe, et al 2001,7).

تقليدياً، كانت المنظمات تتظر إلى نظم المعلومات الوظيفية فيها، مثل التسويق والإنتاج والتمويل والموارد البشرية وغيرها، بـ وصفها منفصلة عن بعضها، وكان يمسك كل منها نظام معلومات فرعي خاص به، ويصدر عن كل منها تقارير خاصة منفصلة عن تقارير الوظائف الأخرى.

أما في المنظور المعاصر فقد وجدت المنظمات حاجة لدمج هذه الوظائف في قاعدة بيانات واسعة موحدة (Moscowe, et al , 2001,7)، وأتاح هذا الأمر للمدراء ولغيرهم الحصول على معلومات مفيدة للتخطيط واتخاذ القرارات والرقابة، بغض النظر عن الوظيفة المتعلقة بها تلك المعلومات، وبذلك بات النظام المحاسبي جزءاً مكملاً للنظم الأخرى ويشارك معها في قاعدة البيانات ولا يمكن قبول اعتباره منفصلاً عنها.

تقسيمات نظام المعلومات المحاسبية

استناداً لمنهج النظم، فإنه ينظر إلى نظام المعلومات المحاسبية بـ وصفه مجموعة نظم فرعية تسمى (نظم المعلومات المحاسبية)، وتتعدد المداخل التي تتناول هذا التقسيم.

فجد أنه وفقاً لأحد المداخل، يتم تقسيم نظام المعلومات المحاسبية إلى (O'Brien, 1994, 293) النظم المحاسبية التشغيلية: وتشمل نظم معالجة العمليات، مثل معالجة الأوامر ورقابة المخزون والذمم المدينة والذمم الدائنة والرواتب ونظام الأستاذ العام، فنظم المحاسبة الإدارية : وتركز على التخطيط والرقابة على عمليات المنظمة، وتستخدم فيها أدوات وتقارير محاسبة التكاليف والموازنات التقديرية والتبوء المالي ومقارنة الأداء الفعلي بالمقدر.

كما نجد أن المهتمين بمعالجة البيانات ينظرون إلى النظام المحاسبي بـ وصفه مجموعة من الأنظمة التطبيقية ومنها على سبيل المثال النظام التطبيقي للمدفوعات النقدية، في حين أن المدققين يفضلون عدّ النظام المحاسبي مجموعة من دورات التشغيل ومنها مثلاً دورة النفقات.

كما يمكن عدّ النظام المحاسبي مكوناً من نظام محاسبة المسؤولية ونظام معالجة العمليات الذي يتكون من الأنظمة الفرعية لدورات التشغيل، ثم أن دورة التشغيل هي نظام مكون من أنظمة فرعية لأنظمة التطبيقات (Boockholdt, 1996, 70).

وفيما يتعلق بدورات التشغيل فجد منها دورة الإيرادات ودورة النفقات ودورة التحويل والدورة المالية، وبموجبه يمكن الحصول على أربعة عشر نظاماً تطبيقياً في نظام المعلومات المحاسبية، هذا مع الإشارة إلى أنه لا يوجد اتفاق تام بين المهتمين بالنظم المحاسبية على تقسيم مثالي لهذا النظام (O'Brien, 1994, 293- 295).

يفيد تقسيم نظام المعلومات المحاسبية في تسهيل دراسة النظام وتحليل عناصر قوته وضعفه، ومدى تحقيقه متطلبات المستفيدين من مخرجات كل نظام جزئي، وكذلك في الرقابة والتسيق مع النظم الأخرى، وفي تحديد مدى الحاجة للتحديث أو الصيانة أو الاستبدال أو غير ذلك.

وظائف نظام المعلومات المحاسبية

بعض النظر عن التقسيم المستخدم لنظام المعلومات المحاسبية، فإن أي نظام معلومات، سواء كان محاسبياً أو غير محاسبي، رئيساً أو فرعياً، لا بد وأن ينفذ مجموعة من الوظائف وهي تجميع البيانات ومعالجتها وإنتاج المـ علومات والرقابة على البيانات وأمنها وإدارتها.

وفيما يتعلق بنظم المعلومات المحاسبية، فإن كل نظام تطبيقي منها يجب أن يشتمل على هذه الوظائف، كما يجب أن تتكامل هذه الوظائف مع الأنظمة الأخرى

المكونة لكل دورة من دورات النظام المحاسبي من أجل تحقيق هدف النظام المحاسبي، وجميع هذه الأبعاد يجب أن تتم في ظل تنسيق وتكامل فيما بين النظام المحاسبي الكامل والنظام الأخرى في المنظمة.

أهداف النظام المحاسبي

تعد النظم المحاسبية من النظم المفتوحة (Wilkinson, 1991, 36)، (Boockholdt, 1996, 68) التي تتأثر بالبيئة المحيطة بها وتأثير فيها، ومن ثم فإن دراستها تستوجب البحث ضمن هذا الإطار، وعلى ثلاثة مستويات:

١. الأهداف على مستوى النظرية المحاسبية

يعد الإطار المفاهيمي للنظرية المحاسبية هو المرجعية الأساسية لجميع المعالجات الفنية التي يتولاها النظام المحاسبي، و من ثم بد من توافق أهدا ف النظام المحاسبي مع أهداف ذلك الإطار.

ولقد حددت معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards (Financial Committee, 1995, 35-46) والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً (Accounting Standards Board, 2002, 22-35) الأهداف التي يجب أن تتحققها التقارير المالية التي يستفيد منها ذوي العلاقة في اتخاذ القرارات المرتبطة بالمنظمة، وهذه الأهداف هي تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات وتقديم معلومات يمكن فهمها، تساعد المستثمرين والدائنين على التنبو بالتدفقات النقدية للمنشأةتقديم معلومات عن الموارد الا اقتصادية للمنشأة والتزاماتها وتثير عملياتها أو أدائها على تلك الموارد والالتزامات.

كما يجب أن تمتاز بخصائص نوعية هي إمكانية فهمها والملاعة والموثوقية وإمكانية المقارنة، وبذلك نجد أن الأهداف على مستوى المحاسبة تحصر في تطبيق المعايير المعتمدة في النظرية المحاسبية.

أما أدلة التتفيق الدولية (اتحاد المحاسبين الدولي، ١٩٨٩، ٢٣-٢٥) فقد بينت أن مسؤولية المدقق تتركز في إبداء رأيه حول البيانات المالية، في حين أن مسؤولية إعدادها تقع على إدارة المنظمة، وبينت أن مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية تتضمن الاحتفاظ بسجلات محاسبية مناسبة وتطوير أنظمة ضبط داخلية واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية اللازمة والمحافظة على موجودات المؤسسة.

٢. الأهداف على مستوى النظام المحاسبي

وعند بحث أهداف نظم المعلومات المحاسبية نجد أنها أوسع من الأهداف المحددة للتقارير المحاسبية في النظرية المحاسبية، بسبب الإطار الموسع الذي تتناوله هذه النظم، ومن أهداف النظم المحاسبية الآتي (موسکوف وسمکن، ٢٠٠٢، ٦٠١-٦٣٧) (Boockholdt, 1996, 130) :

١. الاقتصاد في تكلفة تشغيل النظام، بحيث تزيد منافعه عن تكلفة تشغيله.
 ٢. ملائمة المخرجات بحيث تكون المخرجات من المعتدلة ومتات دقيقة ، ويمكن توصيلها لرجال الإدارية في زمن مناسب لاتخاذ القرارات، وحتى تكون المعلومات ملائمة أيضاً فيجب أن تكون وسائل جمع مدخلات البيانات موضع ثقة.
 ٣. بساطة هيكل النظام: وذلك أن تعقيد النظام يفقده منافعه.
 ٤. المرونة بحيث يكون النظام قادراً على استيعاب تغيرات احتياجات الإدارة للمعلومات، وأن يحتوي على إجراءات احتياطية تسمح باستمرار عمليات معالجة البيانات إذا ما حدث أي خلل أثناء تشغيله.
 ٥. أن يلبي احتياجات الإدارة العليا بشكل يساعد على التخطيط طويل الأجل.
 ٦. أن ينتج معلومات صحيحة ووقتية . وتكون المعلومات صحيحة إذا كانت خالية من الأخطاء والغش، وتكون المعلومات وقته إذا كانت متاحة للمستخدم عند الحاجة إليها لاتخاذ القرار.
 ٧. أن يتم تطويره وتفيذه في مدة زمنية معقولة، وأن يعتمد التطوير على المنافع المرجوة من النظام وتكليف التطوير وأهدافه.
 ٨. الوفاء باحتياجات المنظمة للمعلومات سواء في الوقت الحاضر أو في المدى المستقبلي المنظور.
 ٩. أن يحوز على رضى المستخدمين لذلك النظام وبشكل أساس مدخلات البيانات.
- وتحتاج النظم المحاسبية في قدرتها على تحقيق هذه الأهداف تبعاً لمستوى تقدم النظام المحاسبي المطبق، (Livingstone and Kerrigan, 1975, 72)

٣. الأهداف على مستوى المنظمة

تحتاج أهداف النظام المحاسبي على مستوى المنظمة، إذا شارك ، مع النظم الأخرى، في تحقيق أهداف المنظمة، ويكون ذلك كله بتحقيق متطلبات وأهداف الرقابة الداخلية في المنظمة.

لقد تغير مفهوم الرقابة الداخلية في المنظمة بحيث أصبحت أكثر شمولاً مما كانت عليه، فبعد دراسة استمرت ثلاثة سنوات، صدر عام ١٩٩٢ تقرير عن لجنة شكلت من عدة أطراف لبحث المفهوم الشامل للرقابة الداخلية، سمي تقرير COSO، وذلك اختصاراً للاسم: Committee on Sponsoring Organizations^(*)، وبموجب هذا التقرير، عدت الرقابة الداخلية بمثابة وظيفة أساسية من وظائف إدارة المنظمة، وتسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي تحقيق الكفاءة والفاعلية في التشغيل، والحصول على الموثوقية في التقارير المالية ، والالتزام بالقوانين

(*) A private-sector group consisting of the American Accounting Association, the American Institute of Certified Public Accountants, the Institute of Internal Auditors, the Institute of Management Accountants, and the Financial Executives Institute.

والتشريعات المطبقة، ويتحقق ذلك بالتركيز على خمسة مكونات هي البيئة الرقابية وتقدير المخاطر والأنشطة الرقابية والمعلومات والاتصالات والمتابعة (Cushing and Romny, 1994:530-536).

وكما هو واضح فإن هناك التقاء وتكامل بين الأهداف على المستويات الثلاثة، إذ بدون هذه المستويات جماعهلاً، نستطيع الحكم أن النظم المحاسبي قد ادر على تحقيق أهدافه، فمثلاً لو تم تطبيق قواعد النظرية المحاسبية وتحقيق أهداف إعداد التقارير المالية، فإننا لا نضمن تحقيق النظم المحاسبي لأهدافه، كما أنه لو افترضنا وجود نظام محاسبي متكامل بكل عناصره ، بما في ذلك تطبيق قواعد النظرية المحاسبية، فإن ذلك أيضاً لا يضمن تحقيق هذا النظام لأهدافه بغياب رقابة داخلية جيدة على مستوى المنظمة.

مصادر تهديد البيانات المحاسبية

تؤثر البيانات المحاسبية غير الدقيقة سلبياً على كفاءة وفاعلية المنظمة، و تنشأ عنها تقارير مالية غير موثوقة . و يحدد المحاسبون مصادر من شأنها تهديد البيانات المحاسبية هما (Boockholdt, 1996, 459):

١. الأخطاء: و تحدث عرضياً و تنشأ الأخطاء عن مصادرين مما التقدير الخاطئ وعدم الاهتمام، وهي ناتجة عن نقص المعرفة أو نقص التدريب.
٢. المخالفات: و تحدث عن قصد، وتكون على نموذجين، إما الغش الإداري المتمثل بتحريف المعلومات المحاسبية والمالية عن قصد، أو سرقة أصول المنظمة و معلوماتها.

وتأخذ هذه المصادر أشكالاً وطرق تتبع بتنوع النظم المحاسبية وأساليب تنفيذها وأهدافها، ولا يتسع مقام هذا البحث لتفصيلها، ويتم التغلب على هذه التهديدات بوجود نظام رقابة داخلية فعال و شامل.

مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات نبينها باختصار في الآتي (Boockholdt, 1996,460-474):

١. **البيئة الرقابية:** و تمثل القاعدة الأساسية للمكونات الأخرى، و تتأثر بثقافة المنظمة وتاريخها، ولها تأثير على تحقيق المنظمة لأهدافها، و تؤثر العوامل التالية على البيئة الرقابية: الأمانة والقيم الأخلاقية، الالتزام بالمهارة لتحقيق الأداء المطلوب، دور الإدارة العليا أو لجان التدقير ، الفلسفة الإدارية والنظام التشغيلي، الهيكل التنظيمي، تحديد الصالحيات والمسؤوليات، والسياسات والممارسات المتعلقة بالموارد البشرية.
٢. **تقدير المخاطر** التي قد تعرّض تحقيق المنظمة لأهدافها، سواء كانت هذه المخاطر من المصادر الداخلية أو الخارجية.

٣. **الأنشطة الرقابية** بما فيها السياسات والإجراءات التي تضعها الإدارة للتأكد من تنفيذ القرارات الإدارية، وتشمل : عمليات تقويض الصالحيات لتنفيذ الإجراءات المطلوبة، الإجراءات الأمنية المتبعة لحفظ الأصول والسجلات، وفصل المهام، وكفاية السجلات والمستندات والرقابة عليها.

٤. **المعلومات والاتصالات:** تحتاج جميع المستويات الإدارية للمعلومات لاتخاذ القرارات وإصدار التقارير المالية وللتتأكد من الالتزام بالقرارات، اذ يتم تحديدها ثم تجميعها ومعالجتها والتقرير عنها.

أما الاتصالات فهي خطوة تأتي لاحقة لمعالجة البيانات المالية بحيث تقدم المعلومات للاستخدامات الداخلية والخارجية.

تستخدم المعلومات والاتصالات أدوات عديدة منها استخدام القيد المزدوج ودليل الحسابات والمستندات وموازين المراجعة والحسابات الإجمالية.

٥. **المتابعة:** وتساعد الإدارة في تحديد التعديلات التي يحتاجها النظام المحاسبي وظروف ذلك التعديل، والمتابعة قد تكون مستمرة أو منفصلة مخصصة بمهمة محددة، ومن أدواتها التدقيق والتسوييات والمطابقات بين الأرصدة الدفترية والفعالية وتدقيق الحسابات.

الجانب التحليلي للبحث

إن دراسة المؤلفات المتاحة التي تتناول النظم المحاسبية المتنوعة، فضلاً عن تحليل القضايا المنصورة عن اختراقات النظم المحاسبية بأنواعها، وتفاصيل ممارساتها، وأهداف تلك الممارسات، وخصائص ومميزات الممارسين لتلك الحالات أو التهديدات التي تحيط بالنظم المحاسبية، التي تبدأ بالخطأ المحاسبي وتنتهي بالجرائم المترتبة، وما فيها من دروس وعبر ولاحظات، وعلى الرغم من ندرتها - جماعها موارد - أمكن منها تحديد أسباب ضعف النظم المحاسبية وتشهيم في عدم تحقيقها لأهدافها.

ولأغراض هذا التحليل، لم تكن العبرة في عدد الحالات المعلن عنها، بل في تفاصيل ممارساتها وأثر ذلك على النظم المحاسبية من منظور وقائي أكثر منه علاجي، بمعنى أن دراسة كل حالة قد أفادت في أكثر من جانب، بحيث أن الدروس المستفادة من تلك الحالات يمكن أن تشكل قاعدة ينطلق منها دارسو النظم المحاسبية لتعزيز قدرة تلك النظم على أداء غرضها.

اعتمد الباحث في الجانب التحليلي على ما تنشره كتب نظم المعلومات من حالات عملية في نظم المعلومات، أو من جرائم أو ثغرات أو حالات غش أو تحايل أو أخطاء، كذلك اعتمد على التقارير السنوية التي تصدرها الجهات الرسمية تتضمن فيها قضايا مفصلة عن حالات اختراق النظم المحاسبية ووسائلها وأساليبها دلوان المحاسبة، التقارير السنوية وهلى نتائج ما توفر للباحث من دراسات ونشرات وتقارير.

وخلص فيما يأتي أهم أسباب الضعف في الإجراءات الرقابية في النظم المحاسبية:

١. عدم الإجراءات الرقابية والأمنية في جميع أنواع النظم المحاسبية ومستوياتها متشابهة، ثم تعميم تلك الإجراءات على النظم المحاسبية ، دون إعطاء كل نظام خصوصيته، على الرغم من اختلاف النظم المحاسبية في الأهداف والإجراءات والإطار النظري والتطبيقي (Moscowe, et al , 2001,220).
إن تحقيق وظيفة رقابة المعلومات في النظام المحاسبي لأهدافها، تستوجب الدراسة التحليلية لكل نظام تطبيقي، ثم وضع الأسس والأساليب والسياسات الرقابية الملائمة له.
٢. عدم نظام المعلومات المحاسبية منفصلًا عن نظم المعلومات الأخرى في المنظمة، على الرغم من أن واقع الحال يفرض أن تكون جميع نظم المعلومات في المنظمة متكاملة وتعتمد على بعضها (Wilkinson, 1991,17).
إن عدم ظلنظم المحاسبية جزءاً من منظومة النظم في المنظمة ، يجعل الإجراءات الرقابية قاصرة في حدود النظم المحاسبية، وهذا يوفر فرصاً لاختراق النظم المحاسبية عند نقاط التقائها أو تقاطعها مع النظم الأخرى.
٣. عدم اهتمام إدارة المنظمة بتطبيق البيئة الرقابية فيها (Cushing and Romny, 1994,537-538) وكذلك (Boockholdt, 1996,458)، على الرغم من أنه قد يوجد ضوابط محاسبية رقابية كاملة، ومن أمثلة ذلك، تساهل الإدارة تجاه قضايا اختراق النظم المحاسبية التي يتم كشفها، وعدم التعامل الجاد معها، مما قد يشجع على ممارسات واختراقات مستقبلية، ولا يساعد كحد أدنى على وضع ضوابط لتلافي هذه الحالات مستقبلاً وقبل وقوعها.
فإنظرية الضيق تجاه العمل المحاسبي و عده محصوراً في تطبيق قواعد النظرية المحاسبية فقط، وتتجاهل حقيقة أن نجاح الوظيفة المحاسبية يعتمد على عوامل ليست مقصورة على النظرية المحاسبية بل تتعداها إلى النظام الذي تطبق فيه النظرية المحاسبية وللبيئة الكلية التي تعيشها المنظمة.
وقد تكون النظرة الضيقية هذه ناشئة إما عن (موسکوف وسمکن، ٢٠٠٢، ٦١٧ و ٨٥٧) عدم اهتمام الإدارة بملحوظات المحاسب أو سماع مشاكله، مما قد يتغير مشاكل تطبيقية جوهرية تحيط بالنظام المحاسبي ، أو أن يحصر المحاسب نفسه بالعمل المحاسبي الفني، المتمثل في تطبيقه لمبادئ النظرية المحاسبية، من دون ان يهتم بالبيئة الرقابية الشاملة في المنظمة، وعدم إدراكه لتأثير تلك البيئة على نجاحه في أداء مهامه.
- عهم إلما المختصين في نظم المعلومات بالجوانب المحاسبية ، و / أو عدم إلما المحاسبين بالجوانب الفنية لنظم المعلومات، وهذه حالة تشكل فجوة بين الجانبين، يكون من نتيجتها ضعف الترابط أو فقدانه بين مكونات النظام

المحاسبي أو بينه وبين نظم المعلومات الأخرى في المنظمة (موسکوف وسمکن، ٢٠٠٢: ٦١٧).

٦. عدم تنظيم مهنة المحاسبة بشكل يقظ دخول غير المؤهلين في المحاسبة إلى هذه المهنة، فقد أصبحنا نجد أن من يأخذ دوره في المحاسبة يمكنه أن يعمل محاسباً، أو أن من يجتاز الثانوية العامة يمكنه أن يدير الحسابات، أو أن خريج كلية المجتمع في المحاسبة يستطيع أن يكون محاسباً منافساً للمتخصص الجامعي في المحاسبة.

ولعل فئة واسعة في ا لمجتمع لم تصل لدرجة تميز عندها بين المحاسب وكاتب الحسابات، أو أن تميز بين من يستطيع أن يتذبذب القرارات المالية السليمة اعتماداً على تأهيل أو اعتماداً على غير ذلك.

والبعد من ذلك، يمكن أن نجد محاسبين أو مدراء ماليين من المتخصصين في مجالات غير المحاسبة، مثل الـ قانون والإدارة والهندسة والحواسيب وحتى اللغة العربية والجغرافية، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف تتوقع أن ترتفع النظم المحاسبية من دون المتخصصين فيها.

إن المنظمة التي تقبل أن يدير نظامها المحاسب غير المؤهل وغير القادر، يجب أن تتوقع تهديدات أمنية لنظامها ، ويجب أن تقبل عدم حصولها على ما تريد من النظم المحاسبية.

إن تأثير وجود فئات من غير المتخصصين في مهنة المحاسبة، إن لم يكن هو العائق المباشر للنظام المحاسبي، فإنه قد يشكل عائقاً غير مباشر، ينتج عن عدم قدرة هذه الفئات على إحكام الرقابة على النظم المحاسبية كما يجب، أو عدم رغبة هذه الفئات في تحديث النظم المحاسبية في المنظمة.

٧. عدم وجود ضوابط كاملة ومحددة على دخول المبرمجين ومحظي النظم ومديري النظم إلى النظام المحاسبي ، وإن المقصود من هذه الفئات بالذات هو الحاجة أو الضرورة الماسة لوجودهم في نظم المعلومات المحاسبية حولها ، ثم إن ضوابط النظم نفسها أو قواعد الدخول وكلمات السر وغيرها من أدوات إدارة النظم ، تكون في أيديهم بصفتهم المتخصصين فنياً في تلك النظم، فهم الذين يضعون تلك الضوابط وهم الذين يحددون فئات وصلاحيات التعامل مع النظم المحاسبية، وهم أيضاً القادرون على الفرز على تلك الضوابط إن شاءوا (موسکوف وسمکن، ٤٦٧، ٢٠٠٢).

إن عدم وجود ضوابط على أسلوب إدارتهم للنظم أو عدم وجود رقابة مباشرة عليهم، قد تسهل أو قد تلغي الإجراءات الرقابية والأمنية أو قد تقشرها من أساسها ، ومن ثم يعجز النظام المحاسبي عن الوفاء بوظائفه كما يجب.

٨. اكتفاء منظمات الأعمال بالنظم المحاسبية البسيطة، التي لا تتفق في مزاياها مع احتياجات المنظمة، أو عدم تحديث أنظمتها بشكل يلائم تطور المنظمة أو تطور

النظرية المحاسبية أو التشريعات المطبقة فيها أو تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد تلجا المنظمة الى الأساليب المحاسبية البسطة لفلاة تكلفتها، أو لعدم إدراكها بعجز تلك النظم عن توفير القدر المطلوب من المعلومات التي تمثل الهدف الأساسي لتلك النظم.

إن بساطة النظام المحاسبى أو تعقيده يعتمد على عوامل عديدة، إذ ليس المطلوب دائماً أن يكون النظام المحاسبى معقداً، بل إن كل منظمة لها احتياجات معينة تطلبها من النظام المحاسبى، يعتمد على نشاطها واحتياجاتها وكيانها القانوني وحجمها وتوزيعها الجغرافي وعلى الكادر المحاسبى المطلوب والمتوفر لديها وعلى غير ذلك، وجميع هذه الأمور يجب أن تدرس بعناية واهتمام في كل منظمة.

يقتضي التعامل مع هذا العائق، بغض النظر عن مستوى التعقيد فيه، أن يكون النظام المحاسبى مرنًا وذًا قدرة على استيعاب المستجدات دون إحداث خلل أو إرباك في الأداء، وأن تتناسب منافع تحديثه مع تكاليفه (موسکوف وسمکن، ٢٠٠٢، ٨٥٧) وكذلك (Cushing and Romny, 1994,545).

٩. المنافسة وعدم التعاون بين منتجي النظم المحاسبية الآلية، مما أدى إلى عدم استفادة المنتجين من خدمات بعضهم البعض، أو من تجاربهم في التعامل مع التحديات الفنية التي يواجهها تطوير النظم المحاسبية، وبالتالي عدم إمكانية تعميم تجربة معينة على تلك النظم، ويتحمل المنتجون تكاليف غير منظورة نتيجة لعدم التعاون بينهم، أهمها إبقاء البرامج المحاسبية التي يطورونها متأخرة بالنسبة للبرامج الأخرى المنافسة، مما يفقدها القدرة التنافسية المطلوبة لتوسيع نشاطها والحصول على أسواق جديدة.

أما التكلفة التي تحملها منظمات الأعمال التي تطبق تلك النظم والناشئة عن عدم تعاون المنتجين فيما بينهم، متمثلة في واحد أو أكثر من الآتي:

- هبوط مستوى أداء النظام أو عدم تلبية احتياجات المنظمة.

- تضييق أساليب الرقابة المتبعة في النظام مما يفقده قوته وخصوصيته.

- فقدان المنظمة الفرصة البديلة المتمثلة في حصولها على نظام محاسبي أكثر تقدماً.

- احتكار المنتج للدعم الفني المطلوب للبرنامج بعد بيعه سواء في مجال الصيانة أو التحديث.

- ارتفاع تكاليف أي تعديلات تطلبها المنظمة على النظام المحاسبى.

١٠. المخاطر الخارجية المحيطة بالنظم، ومنها أعمال العنف وال Kovari و أعمال التخريب والتآمر وما في حكمها (موسکوف وسمکن، ٢٠٠٢، ٤٥٦ - ٤٥٨) قد لا تكون موجهة بشكل حصري نحو النظم المحاسبية، إلا أن تهديدها قد يطال تلك النظم وفي هذا المجال نجد أن بعض منظمات الأعمال

المصارف فلديها أساليبها الخاصة في التعامل مع تلك الأخطار، ولكن لا يعني ذلك إبقاء تلك المخاطر بعيدة عن منظمات أخرى أو حتى عن المصارف نفسها أحياناً.

١١. الاعتماد المبالغ فيه على تقييم الحسابات من قبل منظمات الأعمال، وعد أن جميع ما لم يرد في ملاحظات مدقق الحسابات صحيحاً.
علمًا بأن تدقيق الحسابات ليس جزءاً من النظام المحاسبي، ولا يهدف أساساً إلى كشف ثغرات النظام المحاسبي وبيئته، بل إن هدفه هو التأكيد من أن التقارير المالية الصادرة عن المنظمة متفقة مع سجلاتها ولا تخالف إطار النظرية المحاسبية، كما أن إطار التدقيق يبقى قاصراً عن شمول جوانب عديدة متعددة بالنظم المحاسبية وببيئتها.

١٢. عدم الإعلان عن تفاصيل حالات اختراق النظم المحاسبية مما يعيق الأبحاث والتطوير في النظم المحاسبية، فعلى الرغم من اشتمال العديد من مؤلفات نظم المعلومات على عرض حالات متنوعة من الغش والتحايل ، إلا أنها تنفق على أن ما يعلن عنه منها لا يمثل إلا عينة فقط.

وعلى الرغم من أن لمنظمات الأعمال مبرراتها في عدم الإعلان عن حالات الغش والتحايل المحاسبي فيها، إلا أن ذلك بالمقابل لا يساعد على تطوير نظام المعلومات فيها بشكل يمنع حدوث حالات مشابهة مستقبلاً، كما لا يفيده البحث والتطوير عموماً في مجال المحاسبة ونظم المعلومات المحاسبية، الأمر الذي قد يتتيح تكرار حالات مشابهة في منظمات أخرى.

١٣. عدم استقرار النظم المحاسبية، اليدوية أو الآلية، بمعنى أنه كلما وضعت أساس وأساليب أمنية ورقابية لنظام محاسبي، فإن تطور هذا النمط يلغى تلك الأساس والأساليب، أو يجدها بحاجة للتحديث من جديد، ثم إن هذا التغيير يستوجب دراسة كاملة للنظم المحاسبية حتى لا تترك ثغرة في النظام، سواء أثناء التحول أو بعده، يكون من شأنها منع النظام من تحقيق أهدافه.

١٤. عدم نضوج النظرية المحاسبية واستقرارها فالبحث والتطوير لا زال مستمراً في جميع جوانبها، ولا زالت تتعرض للتغييرات المستمرة، كما أنها لا زالت تعاني من عدم اتفاق دولي على المبادئ والممارسات المحاسبية المقبولة.
فمن الدول والمنظمات، ما تطبق معايير المحاسبة الدولية، ومنها ما يطبق المبادئ المحاسبية (الأمريكية) المقبولة قبولاً عاماً، ومنها ما يعتمد معايير محاسبية خاصة بها دون اعتماد المعايير الأخرى، وهكذا (Choi, et al., 1999, 50-120) فإن تطبيق معايير محاسبية معينة في دولة ما، لا يعني بالضرورة قبول تطبيقها في دولة أخرى.

وفي الدولة الواحدة، نجد أن المعايير المحاسبية غير ثابتة وهي عرضة للتغيير المستمر بسبب عدم ثبات الفكر المحاسبي حتى الآن.

فضلاً عن ذلك كله، هناك بُعد آخر مرتبط باختلاف النظرية المحاسبية بين الدول، وهو أن تدريس المحاسبة في الجامعات قد لا يتفق مع الممارسات المحاسبية في الدول، فنجد على سبيل المثال أن جامعة ما تعتمد في مناهجها تدريس المعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، في حين أن حاجة السوق تتطلب وجود مؤهلين في المحاسبة على وفق معايير المحاسبة الدولية، مما قد يحدث نقصاً أو اختلافاً في تأهيل مخرجات تلك الجامعة عن حاجة السوق.

إن وجود اختلافات في المرجعية المحاسبية التي تدرس أو التي يطبق، مع ما يصاحب تلك المرجعية من عدم ثبات ترهق النظم المحاسبية ولا تساعدها على الاستقرار.

١٥. سرقة أجهزة ومعدات وبرمجيات ووسائل تخزين البيانات والمعلومات أو معالجتها، وبما تحويه منها أيضاً، فضلاً عن سرقة أدلة تشغيل الأجهزة والبرمجيات، فقد دلت الدراسات المنصورة (موسکوف وسمکن، ٢٠٠٢ - ٤٨٦) أن سرقة المعدات نفسها تمثل تحدياً لنظم المعلومات المحاسبية، نظراً لـإعاقتها تنفيذ العمليات المحاسبية، ونظرًا لـحاجة المنظمة لـتبديلها وما يتبع ذلك من خسارة مادية.

يضاف إلى ذلك، أن احتمال احتواء تلك المعدات على برامج أو بيانات قد يشكل حصول الغير عليها أو اطلاعهم عليها تهديداً كبيراً للمنظمة، وخاصة تلك التي تحتوي على معلومات سرية أو على خطط مستقبلية أو ما شابه.

١٦. عدم وجود قواعد أو ضوابط للسلوك المهني في مهنة المحاسبة، فقد ورد في عدد من المصادر أن عدم وجود قواعد سلوكية تحدد العمل المقبول والعمل غير المقبول في المنظمات كان من أسباب الدخول غير المشروع للنظم المحاسبية، وأن ما كان يتساءل عنه ممارسو المخالفات المحاسبية في منظمات الأعمال هو أي الأعمال مخالفة للقانون وليس أي الأعمال مخالفة للأخلاق (Moscow, et al, 2001, 280).

إن تعد فئات وصفات ودوافع الممارسين للأعمال غير المشروعة في المنظمات، وخاصة المنظمات في المجتمع الغربي، سواء من فئات العاملين في المنظمات أو المتعاملين معها أو من إدارات المنظمات أو مالكيها أو منافسيها أو من غيرهم، أفراداً وجماعات (موسکوف وسمکن، ٢٠٠٢ - ٤٥٦)، تؤكد أن دائرة الخطر التي تحيط بالمنظمة تتسع و تستمر، وأن النظم المحاسبية في المنظمة هي المستهدفة بشكل أساسي ، وهذا الاستهداف إذا ما تحقق فإنه سيؤثر سلباً على قدرة النظام المحاسبي على أداء مهامه.

الاستنتاجات والتوصيات

نبين فيما يأتي أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا البحث، كما نقدم أهم التوصيات التي نرى ضرورتها:

أ. الاستنتاجات

تبين من التحليل السابق، أن أسباب ضعف الإجراءات الرقابية في نظم المعلومات المحاسبية متعددة ويمكن إجمالها في خمس فئات هي:

١. أسباب مرتبطة بالمحاسبة عموماً تختص في وجود ممارسي ن من غير المختصين، أو من غير المؤهلين بشكل يناسب المستوى الإداري لهم، أو أن من الممارسين من لم يطور معلوماته المحاسبية بشكل يتنقق وتطور المحاسبة ونظم المعلومات، أو أن تأهيل المحاسبين لم يكن متفقاً مع متطلبات منظمات الأعمال.

كما يرتبط بهذا النوع من العوائق عدم الاتفاق على مبادئ النظرية المحاسبية على مستوى العالم، وعدم وصولها لفتاوی مستقرة.

أسباب مرتبطة بعناصر نظم المعلومات المحاسبية وببيتها : تتلخص بعدم تطوير مكونات النظم المحاسبية بشكل يلائم التطور الذي تشهده منظمات الأعمال وتكنولوجيا الاتصالات ونظم المعدومات، أو بعدم إعطاء الأهمية الكافية للنظم المحاسبية مقارنة بمجموعة نظم المعلومات في المنظمة، أو بعدم إعطاء خصوصية لعناصر النظام المحاسبي للمنظمة يميزها عن تلك التي في منظمة أخرى، مع وجود تقاوٍ في مستوى النظم بين المنظمات على اختلاف أنواعها، إذ إن منها ما يطبق نظماً متقدمة ومنها ما لا يطبق أي نوع من النظم المحاسبية.

أسباب مرتبطة بنظم المعلومات والاتصالات والمختصين فيها : تتلخص إما بعدم معرفتهم الكاملة ب مجالات عملهم أو بالمحاسبة وبنظم المعلومات المحاسبية تساعدهم على تصميم النظام المحاسبي الملائم، أو بعدم وجود إجراءات رقابية كافية على هؤلاء المختصين تحد من قدرتهم على الدخول إلى النظم المحاسبية دون رقيب، أو بالتغيير المستمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤. أسباب مرتبطة بإدارة المنظمة : تتلخص بعدم وجود البيئة الرقابية الجادة في المنظمة، أو بعدم إعطاء إلا هتماماً الكافياً للمشاكل التي تعاني منها المحاسبة ونظم المعلومات، أو بتوظيف أصحاب كفاءات محاسبية في وظائف لا تتناسب والأهداف المطلوبة منها.

أسباب مرتبطة بالبيئة الخارجية المحية بالمنظمة : تتلخص بالتغيير المستمر في البيئة والأسواق والنشاط والمعاملين والتكنولوجيا المستخدمة، مع ما يصاحب ذلك من احتمال حدوث ثغرات نتيجة هذا التغيير تؤدي إلى إضعاف النظام المحاسبي، فضلاً عن تزايد أعداد المختصين في نظم المعلومات والاتصالات مما قد يسهل دخول العابثين من خارج المنظمة إلى النظم المحاسبية.

بـ. التوصيات

نظراً للتنوع الـ واسع في نظم المعلومات المحاسبية التي تطبقها منظمات الأعمال، سواء في أساليب تنفيذ النظم المحاسبية ، أو في عناصر ومكونات تلك النظم، فإن التوصيات الـ ستكون عمومية الطابع ، ولا بد لكل منظمة أن تدرس خصوصيتها وواقعها واحتياجاتها وببيتها:

ففي نطاق منظمات الأعمال يوصي البحث:

١. أن تحدد المنظمة الأهداف التي يطلب من النظام المحاسبى تحقيقها، ثم تختار مستوى النظام قادر على ذلك، مع مراعاة التكاليف والمنافع والإمكانيات الفنية والبشرية المطلوبة والمتحدة، وكذلك مراعاة المرونة الكافية في النظام لوفاء بالمتطلبات المستقبلية، وقد تكون الوسيلة الصحيحة لتحقيق ذلك بتشكيل فريق متكامل من الاختصاصات ذات العلاقة وتحت إشراف إداري عال.
٢. أن تهتم المنظمات بالوظيفة المحاسبية، بما في ذلك الاهتمام بملحوظات وشكاوى المحاسبين، والاهتمام بتوظيف المؤهلين في مجالات المحاسبة وتدقيق الحسابات ونظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يتاسب والتخصص والوظيفة والمسؤوليات.
٣. أن تعتمد المنظمات على توزيع المهام والمسؤوليات في نظم المعلومات المحاسبية وببيتها، بحيث لا يتولى شخص واحد وظيفة واحدة متكاملة لوحده.
٤. أن تفعّل إدارات منظمات الأعمال البيئة الرقابية الجادة، وتحفز مبادرات التطوير في النظم المحاسبية، وتعاقب المخالفين.

وفي نطاق تطوير نظم المعلومات المحاسبية بشكل عام، يوصي البحث:

١. زيادة الاهتمام بدراسة النظم المحاسبية، وبالذات النظم التطبيقية، من حيث تحليل النظم وتصميمها وتطويرها وصيانتها وتدقيقها، وتشجيع الالتحاق بالدورات التأهيلية في هذا المجال، مثل دورة مدقق أنظمة المعلومات Certified Information Systems Auditor (CISA) (صحيفة الرأي، ٢٠٠٤/١٠/٦)، ودورة The Information Technology Security Training & Solutions (صحيفة الرأي، ٢٠٠٤/١١/١).
٢. إنشاء تشريع يدعم نشر تفاصيل حالات اختراق النظم المحاسبية، على المستوى الوطني أو الدولي، لما لهذا التشريع من منفعة تفيد في تطوير النظم المحاسبية وخدم البحث العلمي، وهو أمر ينعكس بالضرورة على كفاءة النظم المحاسبية، ويدفع عنها مخاطر عديدة.
٣. إنشاء اتحاد أو مجمع يخدم مصالح منتجي النظم المحاسبية المحوسبة، ويفيد بهم في مجال البحث والتطوير، ويوحد المجهود المبذول من قبل جميع الأطراف، بعيداً عن المنافسة التي قد تلحق الضرر بالنظم عموماً وبنظم المعلومات المحاسبية خصوصاً.

٤ تنظيم مهنة المحاسبة، ابتداءً من تحديد مواصفات مخرجات ١ لتعليم الجامعي لتتلاءم مع حاجة منظمات الأعمال، ومع التشريعات الرسمية التي تحدد القواعد المحاسبية الواجبة الاتباع، ومروراً بوضع تصنيف للممارسين في المحاسبة بحيث تتناسب المؤهلات مع المسؤوليات، وانتهاءً بوضع قواعد للسلوك المهني يلتزماها جميع العاملين في النظم المحاسبية من محاسبين ومدققين ومتخصصين آخرين، تحت طائلة المنع من ممارسة المهنة.

وفي نطاق تكنولوجيا المعلومات ونظمها وتكنولوجيا الاتصالات ونظمها، فإن البحث يوصي بما يأتي:

- الأن تعتمد المنظمات على المتخصصين المؤهلين ، والمرخصين، من الأفراد والمنظمات، من أجل تطوير نظم المعلومات فيها.
٢. أن تعتمد المنظمات على نظم رقابة مزدوجة لكل وظيفة لها صلة بنظم المعلومات، بحيث يراقب كل شخص عمل الشخص الذي سبقه، وأن تعتمد نظاماً لتحفيز المبدعين ومعاقبة المخالفين.

المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية

١. الاتحاد الدولي للمحاسبين، دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين لعام ٢٠٠١ إصدارات المراجعة والسلوك الأخلاقي، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، ٢٠٠١.
٢. اتحاد المحاسبين الدولي، أدلة التدقيق الدولية، الطبعة الثانية، تعریب عصام مرعي، مطبع رغدان، الرياض، ١٩٨٩.
٣. أحمد نور، مراجع تحذيلات من الناحيتين النظرية والعملية، دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية، ١٩٨٢.
٤. حسين يوسف القاضي و حسين أحمد دحدوح، تدقيق الحسابات: الإجراءات، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠.
٥. حكمت أحمد الرواى، ١٩٩٩ نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان/الأردن.
٦. تخلد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات : الناحية النظرية والعملية، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠٠١.
٧. ديوان المحاسبة، التقارير السنوية للأعوام ٢٠٠٠، ٢٠٠١، ٢٠٠٢، الفصل المخصص لقضايا الاختلاس والتزوير.
٨. ستيفن موسكوف و مارك سيمكن، نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ترجمة كمال الدين سعيد، دار المريخ للنشر، الرياض / السعودية، ٢٠٠٢.
٩. صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٤/١١/١، العدد ١٢٤٥٩.
١٠. صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٤/٩/٢١، العدد ١٢٤١٩.
١١. صحيفة الرأي الأردنية، ٢٠٠٤/١٠/٦، العدد ١٢٤٣٤.
١٢. عبد الرؤوف يوسف الحلاق و منتظر عبد الله خاطر، أنظمة التشغيل، الطبعة الأولى، منشورات جامعة القدس المفتوحة، ١٩٩٦.
١٣. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مفاهيم التدقيق المتقدمة، مطبع الشمس/عمان، ٢٠٠١.

٤. محسن نمر، تطبيقات الحاسوب في المحاسبة، الطبعة الأولى، مجموعة المجرة الدولية، الأردن، ٢٠٠١.

ثانياً - المراجع باللغة الأجنبية

1. Boockholdt J. L., Accounting Information Systems, 4th ed., Irwin, 1996.
2. Choi F. D., C. A. Frost, and G. K. Meek, International Accounting, 3rd ed., Prentice Hall, Inc., N J, 1999.
3. CPAVISION, www.cpavision.org/project , on 7/11/2004 : American Institute of Certified Public Accountants, 2000.
4. Cushing, B. A. and m. b. Romny, Accounting Information Systems. 6th ed., Addison-Wesley Publishing Company, 1994.
5. Dyckman T. R., R. E. Dokes, and C. J. Davis, Intermediate Accounting, 3rd ed., Irwin, 1995 .
6. Eskew R. K. and D. L. Jensen, Financial Accounting, 5th ed., The McGraw –Hill Companies, Inc. , 1996.
7. Financial Accounting Standards Board, Generally Accepted Accounting Principles, JOHN Wiley and SONS, INC, 2002.
8. International Accounting Standards Committee, International Accounting Standards, London, U K, 1995.
9. Larson K. D. and P. B. Miller, Financial Accounting, 6th ed., Irwin, 1995
10. Laudon K. C. and J. P. Laudon, Management Information Systems: Managing The Digital Firm, 7th ed., Prentice Hall, Inc, 2002.
11. Libby R., P. A. Libby and D. G. Short, Financial Accounting, Irwin, 1996.
12. Livingstone J. L. and H. D. Kerrigan, Modern Accounting Systems, 4th ed., The Ronald Press Company, N Y, 1975.
13. Meigs R. F., W. B. Meigs, and M. A. Meigs, 1995, Financial Accounting, 8th ed., McGRAW –Hill, INC., PP 240-250
14. Moscove, S. A., M. G. Simkin, and N. A. Bagranoff, Core Concepts of Accounting Information Systems, 7th ed., John wiley and Sons, Inc, 2001.
15. O'Brien J. A., Introduction to Information Systems, 7th ed., Richard D. IRWIN, Inc, 1994.
16. Oracle Cooperative Applications, Financials Functional Overview, Release 10.
17. Shelly G. B., and T. J. Cashman, Introduction to Computers and Data Processing, Anaheim Publishing Company, 1980.
18. Spiegelberg E. J., C. Yacht, C. R. Schaber, and P. Lentz, Computerized Accounting: Macintosh Version, Glencoe Macmillan /McGraw- Hill, 1995.
19. Wilkinson J. W., Accounting and Information Systems, 3rd ed., John Wiley and Sons, Inc, 1991.